ex المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

164 EX/7
١٦٤م ت/٧
باريس، ٢٠٠٢/٤/٢
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن تنفيذ ومتابعة إطار عمل داكار

الملخص

عملاً بالقرار ١٦٢م ت/٣,٢,١، يقدم في هذا التقرير عرض للأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو لمتابعة المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، أبريل/نيسان ٢٠٠٠).

القرار المطلوب: الفقرة ٤٧

المقدمة

١- أيّد المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠) الدور المنوط باليونسكو في تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني. وتعتبر أنشطة متابعة منتدى داكار الأولوية الأولى لليونسكو، ويتجلى ذلك في البرامج الرئيسية والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد وافق المؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين على الاستراتيجية الجديدة للمنظمة في مجال التربية وعلى برنامجها وميزانيتها لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. كما اتفق المندوبون بالإجماع على أن مبادرة "التعليم للجميع" هي حجر الزاوية في برنامج اليونسكو.

٢- إن وحدة متابعة مؤتمر داكار (DFU)، التي أنشئت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ في إطار المكتب التنفيذي لمساعد المدير العام للتربية، مسؤولة عن تنسيق أنشطة التعليم للجميع في قطاع التربية وبين مختلف القطاعات في اليونسكو ومع الشركاء خارج المنظمة. وتعزّز عمل وحدة متابعة مؤتمر داكار من خلال فريق من المراسلين، مؤلف من أخصائيين من قطاع التربية ومن بعض معاهد اليونسكو، يجتمع شهريا لنشر المعلومات وتبادل الآراء بشأن قضايا التعليم للجميع. ويضمن مساعد المدير العام للتربية التنسيق وتبادل المعلومات بشأن التعليم للجميع في إطار قطاع التربية من خلال الاجتماعات الأسبوعية التي ينظمها لمديري هذا القسم.

٣- وطلب المجلس في دورته الثانية والستين بعد المائة (القرار ١٦٢م ت/٣,٢,١) من المدير العام أن يعزّز زخم العمل الجماعي فيا يخص متابعة إطار عمل داكار وفقا للأولويات المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤) ومشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ولا سيّما فيما يخص حالة تنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع، وأن يعد برنامجا طليعيا بشأن المعلمين ويقدم تقريرا بشأن التقدم المحرز في تنفيذه إلى الدورة الرابعة والستين بعد المائة.

٤- وتنفيذاً لما تقدم، والتزاماً بالدور القيادي والتنسيقي الذي عهد به إلى اليونسكو فيما يخص أنشطة متابعة إطار عمل داكار، فقد عزّزت المنظمة بعض الآليات واضطلعت بعدد من الأنشطة على مختلف المستويات (الوطني والإقليمي والدولي) بهدف دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

حالة تنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع

٥- أثار استقصاء أجرته اليونسكو في ٢٠٠١ بعض الشواغل فيما يخص نوعية ومصداقية الخطط الوطنية للتعليم للجميع. ولذلك أعدت اليونسكو "معايير عامة لتقييم مصداقية الخطط الوطنية للتعليم للجميع" بهدف مساعدة البلدان على وضع خطط وطنية أكثر ملاءمة في مجال التعليم للجميع. وتقترح هذه الوثيقة إطارا عاماً غير إلزامي لتقييم الخطط، يبيّن المعايير السياسية والتقنية وكذلك المعايير العامة لعملية التقييم ومضمونها.

٦- وكان الوضع فيما يتعلق بالخطط الوطنية للتعليم للجميع في مارس/آذار ٢٠٠٢، كما يتضح من ردود واحد وسبعين بلدا على الاستقصاء، كالآتي: (١) توجد حاليا إحدى وأربعون خطة للتعليم للجميع ولكن أعدت تسع وثلاثون منها قبل مؤتمر داكار. وأفادت سبعة بلدان بأنها لم تضع أي خطة بعد، بينما يجري العمل على إعداد مثل هذه الخطط في ثمانية عشر بلدا. (٢) ولا يزال نصف الخطط الموضوعة لتنمية التعليم

مجرد بيانات سياسية، ولم تتحول بعد إلى خطط عمل يمكن التعويل عليها. وفي واحد وثلاثين بلداً من بين البلدان التسعة والثلاثين التي توجد فيها خطط لتنمية التعليم، تعتزم الحكومات تعديل هذه الخطط لتحقيق اتساقها مع أهداف التعليم للجميع، مما يعني أن ثمانية وخمسين بلدا من البلدان الواحد والسبعين التي ردّت على الاستبيان (أي أكثر من ٨٥ في المائة) لا تزال بحاجة إلى وضع خطط لتنمية التعليم أو إلى تعديل الخطط القائمة وفقا لمعايير التعليم للجميع. (٣) إن خمسة وخمسين من واحد وسبعين بلداً (أي ما يربو على ٨٠ في المائة) تحتاج إلى دعم منهجي وتقني لإعداد خطط التعليم للجميع أو لتعزيز الخطط القائمة.

٧- وستنظم اليونسكو استقصاء آخر في مايو/أيار ٢٠٠٢ لتقدير مدى التقدم المحرز في تخطيط التعليم للجميع ولتحديد التدابير العاجلة الواجب اتخاذها للتعجيل بإعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع.

٨- ووفقا للتقارير الواردة من المكاتب الإقليمية لليونسكو، شرع عدد كبير من البلدان بصورة جدية في عملية تخطيط التعليم للجميع. وقد فرغ عدد صغير منها من وضع خططها الوطنية في هذا المجال بينما تبذل بلدان أخرى جهدا كبيرا لاستكمال هذه الخطط خلال عام ٢٠٠٢.

٩- وبالنسبة لمنطقة **افريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى** يفيد استقصاء أجراه مكتب اليونسكو في داكار لعملية التخطيط للتعليم للجميع أن الوضع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ كان على النحو التالي: توجد خطة وطنية للتعليم في ستة وثلاثين بلداً، ويجري العمل على إعداد مثل هذه الخطة في ثلاثة وثلاثين بلداً، واستكمل بلد واحد خطته واعتمدها. واتخذت مجموعة من القرارات لدفع عجلة التقدم في مجال التعليم للجميع في افريقيا أثناء اجتماع لوزراء التربية عقد في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ بالتزامن مع الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو. ولدى مناقشة الاجتماع الإقليمي الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميندااف ٨) المقرر عقده هذا العام (موريشيوس، ٢-٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢)، وافق اثنان وثلاثون من وزراء التربية الافريقيين على أن يكون موضوع "مواجهة التحديات في مجال التعليم في افريقيا: من الالتزام إلى العمل" الموضوع الرئيسي للمؤتمر وأكدوا على ضرورة قيام تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية/الاتحاد الافريقي، والشركاء في مبادرة التعليم للجميع، وغيرهم من شركاء التنمية الرئيسيين في افريقيا. وسيتزامن مؤتمر ميندااف ٨ مع الموعد الأقصى لاستكمال خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع.

١٠- وتمّ تعزيز تخطيط التعليم للجميع في **جنوب آسيا** من خلال مبادرات اضطلع بها مديرو ثلاثة مكاتب لليونسكو، وتمثلت في برنامج تدريبي مشترك لجنوب آسيا بهدف تحقيق ما يلي: (١) "رصد التحصيل الدراسي"، بإشراف مكتب اليونسكو في اسلام أباد (باكستان)؛ و(٢) "تطوير المنهج الدراسي والتغيير" و"التخطيط والإدارة في مجال التربية"، بإشراف مكتب اليونسكو في نيودلهي (الهند)؛ و(٣) "محو الأمية والتعليم غير النظامي"، بإشراف مكتب داكا (بنغلاديش).

١١- واشترك المكتبان الإقليميان لليونسكو واليونيسيف في تنظيم "**منتدى آسيا الوسطى للتعليم للجميع**" في ألماتي، كازاخستان، في ١٧-١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وقيّم هذا الاجتماع عمليات الإصلاح الجارية في مجال التعليم في خمس جمهوريات وأفاد في تعزيز الشراكات بين الأطراف المعنية بالتعليم للجميع وفي تعزيز التعاون والمبادلات بين البلدان الخمسة (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان

وتركمنستان وأوزبكستان". ويقدم مكتب اليونسكو في ألماتي المساعدة إلى بلدان آسيا الوسطى من خلال نظام للتشاور على مستوى الوزارات والخبراء.

١٢- ونظم مكتب اليونسكو في بانكوك اجتماعاً في ١٠-١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ اجتمع فيه أربعة عشر منسقاً وطنياً للتعليم للجميع من **شرقي وجنوب شرقي آسيا** لاستعراض حالة تنفيذ خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في هذه المنطقة الفرعية. وركزت المناقشة على عملية إعداد الخطط وكانت ذات أهمية حاسمة لمعرفة أي البلدان تحتاج إلى مساعدة وأيها حققت نجاحاً في بعض المجالات مثل تعليم الفتيات. وذكرت معظم البلدان أنها ستضع أهدافها الوطنية في مجال التعليم للجميع استناداً إلى وثائق السياسة العامة القائمة وخطط قطاع التربية، مع إضافة أهداف أخرى لعناصر التعليم للجميع غير المشمولة بالوثائق والخطط المذكورة. وتعتقد بضعة بلدان أن أهداف التعليم للجميع مشمولة بالفعل في إطار الخطط الإنمائية الوطنية القائمة لقطاع التربية. ولمساعدة البلدان في وضع خططها الوطنية للتعليم للجميع، أعدّ مكتب اليونسكو في بانكوك "مبادئ توجيهية لإعداد خطط للتعليم للجميع تراعي احتياجات الجنسين" وترجم "دليل لتخطيط التعليم للجميع" إلى الفرنسية.

١٣- وانتهت جميع بلدان منطقة **المحيط الهادي** تقريبا من وضع خطط عملها الوطنية للتعليم للجميع. كما وقّع الوزراء على بعض خطط العمل التي تم إنجازها. ولدى كل بلد منها منتدى للتعليم للجميع ويضم معظم هذه المنتديات مجموعة واسعة من الممثلين من مختلف الأطراف المعنيـة. وقد أشركت هذه المنتديات في وضع خطط العمل. وفي الفترة ١١-١٥ مارس/آذار ٢٠٠٢، اجتمع جميع منسقي التعليم للجميع في تونغا مع الجهات المانحة في منطقة المحيط الهادي بهدف التماس دعمها. وتناول هذا الاجتماع مسألة دمج مبادرة فريش FRESH (تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية) وبرنامج الوقاية من مرض الأيدز/السيدا في الخطط الوطنية للتعليم للجميع. ومن المقرر لهذا العام تقديم الدعم لإنجاز خطط العمل المتبقية والترويج لها لدى الجهات المانحة لكي تحظى بقبولها ودعمها.

١٤- وفي **الدول العربية**، فإن الوضع فيما يتعلق بإعداد خطط التعليم للجميع هو الآتي: (١) في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ كانت جميع البلدان باستثناء خمسة قد شكلت منتدياتها الوطنية للتعليم للجميع؛ (٢) ونُظمت ثلاث حلقات عمل دون إقليمية خلال شهري من أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ لمساعدة البلدان على وضع خططها للتعليم للجميع. ونوقشت في حلقات العمل عدة مسائل حاسمة في مجال التخطيط، مثل طريقة إعداد الخطة، وما ينبغي أن يكون مضمونها، والشراكات على المستوى الوطني، وكيفية تحقيق الأهداف الستة والأولويات في كل بلد، تلبية احتياجات مختلف الفئات المستهدفة، والإطار المالي، والإطار الزمني، وتحقيق تآزر الجهود وإدماجها في الخطة الإنمائية العامة للبلد المعني؛ (٣) وجرى بالتنسيق مع مكتب التربية العربي لدول الخليج ترجمة "دليل تخطيط التعليم للجميع" الذي أعده مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في آسيا والمحيط الهادي، إلى اللغة العربية؛ (٤) وسوف تتولى الآلية الإقليمية للتعليم للجميع في المنطقة العربية (ARABEFA)، بمساعدة معهد اليونسكو للإحصاء، وضع المعايير اللازمة لمتابعة وتقييم تقارير التعليم للجميع ولإعداد خطط موثوقة في هذا المجال.

١٥- وفي **أمريكا اللاتينية والكاريبي**، أعدّ مكتب اليونسكو في سانتياغو مبادئ توجيهية لإعداد خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع في المنطقة، عرض فيها بعض الخطوات المحددة والمرنة والأطر الزمنية

الواجب مراعاتها لدى إعداد الخطط الوطنية. وأنشأ مكتب اليونسكو في سانتياغو موقعا على شبكة ويب بعنوان "المنتدى الافتراضي للمشروع الإقليمي للتربية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ٢٠٠١–٢٠١٥" بهدف تشجيع المشاركة في المشاورات التي تجرى بشأن هذا المشروع، والتي ستحدد أهداف واستراتيجيات التعليم في المنطقة للسنوات الخمس عشرة القادمة. وفي مايو/أيار ٢٠٠٢، ستنظم اليونسكو اجتماعاً لوكلاء وزراء التربية، يكون بمثابة اجتماع تحضيري لتحليل الاقتراح الأولي لمشروع التعليم الإقليمي. وسيعرض الاقتراح النهائي على اجتماع وزراء التربية الذي ستنظمه اليونسكو في هافانا، كوبا، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ للموافقة عليه.

١٦– وعُقد اجتماع دون إقليمي بشأن التعليم للجميع في بلدان **منطقة بحر البلطيق** من ٢٤ إلى ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ في ريغا، لاتفيا. وأنشئ فريق عمل دون إقليمي غير رسمي للتعليم للجميع يتألف من ممثلين من لاتفيا وليتوانيا والسويد للحفاظ على الزخم الذي ولده المؤتمر، ولتيسير تشاطر المعلومات وتشجيع الشراكات القطرية، والعمل على توسيع نطاق التعاون فيما بين المناطق.

تعزيز آليات التنسيق

١٧– تنفيذا للدور المنوط باليونسكو فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع، كلف منتدى داكار المدير العام بالدعوة إلى عقد اجتماع سنوي لفريق صغير رفيع المستوى يتسم بالمرونة (إطار عمل داكار الفقرة ١٩). وقد عقد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع اجتماعه الأول في يومي ٢٩ و ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول أثناء انعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام. وقد حضر الاجتماع وزراء للتربية في ١٨ بلداً يمثلون جميع مناطق العالم، وقيادات أربع منظمات دولية غير حكومية ورؤساء وكبار موظفي عدة وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف وعدد كبير من المراقبين، واعتمد الفريق الرفيع المستوى بيانا ناشد فيه جميع الشركاء في التعليم للجميع مضاعفة الجهود لبلوغ أهداف التعليم للجميع. ودعا البيان (انظر الملحق) إلى إعداد تقرير سنوي مرجعي وتحليلي لمتابعة عملية التعليم للجميع يستند إلى البيانات الوطنية، ويقيّم مدى وفاء مختلف البلدان والمجتمع الدولي بالتزاماتها المعلنة في داكار، كما دعا إلى إعداد استراتيجية تكفل وضع إطار عمل داكار موضع التطبيق العملي بحلول مارس/آذار ٢٠٠٢.

١٨– وستستضيف نيجيريا الاجتماع المقبل للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع والذي سيعقد في أبوجا في ١٩–٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. وسيسبقه الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع. (اليونسكو، باريس، ٢٢–٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢).

١٩– وقد أصدرت اليونسكو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ التقرير الأول عن متابعة التعليم للجميع الذي ساهم فيه شركاء التعليم للجميع وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، ووزع التقرير أثناء الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، نظمت اليونسكو اجتماعا للجنة تحرير تقرير المتابعة ضم كبار ممثلي المجتمع الدولي (الرابطة المعنية بتطوير التعليم في افريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي)، والمنظمات غير الحكومية وممثلي الجهات المانحة الثنائية، بالإضافة إلى مديري معاهد اليونسكو وموظفين في المقر. وأوصت لجنة التحرير بأن يكون تقرير المتابعة السنوي تقريرا رئيسيا مستقلا للفريق الرفيع المستوى وأداة للترويج في مجال التعليم للجميع. وإذ يستند التقرير إلى تحليل دقيق، فإنه يستهدف حفز الوعي والحث على التغيير، وتنبيه العالم إلى القضايا

الخطيرة والعقبات والمشكلات التي ينطوي عليها العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. وتعمل اليونسكو حاليا على تعبئة الجهود من أجل تحديد البنية الأساسية لإنتاج التقرير والموارد اللازمة لدعمه سواء في باريس (وحدة متابعة داكار) أو في مونتريال (معهد اليونسكو للإحصاء). وأصبح مرصد التعليم للجميع الذي أنشئ في معهد اليونسكو للإحصاء يزاول عمله وقد دعا إلى عقد سلسلة اجتماعات للخبراء لاستعراض المؤشرات المناسبة لتحقيق الأهداف والغايات الجديدة للتعليم للجميع. كما ضم المرصد جهوده إلى جهود وحدة متابعة داكار من أجل التخطيط لإصدار تقرير المتابعة السنوي بشأن التعليم للجميع والإسهام في هذا التقرير.

٢٠- وتواصل اليونسكو الاشتراك في جميع البرامج الطليعية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتوجهات الرئيسية لمنتدى داكار، ولا سيما في المجالات الهامة الأربعة التالية:

(أ) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

أُعلن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢) في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة (القرار ١١٦/٥٦). وهذا القرار، الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علما بالوثيقة التي قدمتها اليونسكو بعنوان "مشروع اقتراح وخطة عمل لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية"، يدرج العقد بوضوح في إطار آليات متابعة منتدى داكار ويدعو اليونسكو إلى أداء دور تنسيقي على المستوى الدولي.

(ب) مرض الأيدز/السيدا والمدارس والتعليم

أنشأ المدير العام في معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية وحدة للتنسيق في مجال مرض الأيدز/السيدا تكفل بصفة عامة تمثيل اليونسكو في مختلف اجتماعات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا والاجتماعات الأخرى المشتركة بين الوكالات. وقد أعدت الوحدة ميزانية وخطة عمل موحدة لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أقرها برنامج الأمم المتحدة المشترك، كما أعدت التقارير الخاصة بالميزانية وخطة العمل الموحدة لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وعقد الاجتماع الأول لمجلس الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز/السيدا وتقليل الإصابات والمرض والموت من الملاريا والسل، في جنيف في ٢٨-٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وشاركت اليونسكو في هذا الاجتماع كعضو في وفد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا. وتتقاسم اليونسكو في عام ٢٠٠٢ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور القيادي في الحملة العالمية لمكافحة الأيدز/السيدا.

(جـ) تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية (FRESH)

أطلقت اليونسكو واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والاتحاد الدولي للمعلمين المبادرة المشتركة بين الوكالات عن الصحة المدرسية (FRESH) أثناء انعقاد المنتدى العالمي للتربية (داكار، أبريل/ نيسان ٢٠٠٠) بغية توعية الأوساط التربوية الدولية بأهمية تنفيذ برنامج فعال للصحة المدرسية في إطار الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع. وأصبحت هذه المبادرة تضم شركاء إضافيين مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، ومركز تطوير التربية (الولايات المتحدة) ومركز مراقبة الأمراض (الولايات المتحدة) وغيرها. كما تم اعتماد الاستراتيجية الخاصة بهذه المبادرة

والمتعلقة بالصحة المدرسية الشاملة، وذلك في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، وفي إطار مبادرة "دفع الملاريا إلى الانحسار". وبفضل الأنشطة المشتركة والمنسقة التي تنفذها الوكالات المشاركة يجرى العمل على تنفيذ برامج للصحة المدرسية في نحو ٢٦ بلدا افريقيا في جنوب الصحراء الكبرى. أما في آسيا والكاريبي، فقد جرى توسيع نطاق عدة مشروعات تتعلق بالصحة لكي تشمل مجالات الصحة المدرسية الشاملة التي تغطيها مبادرة FRESH هذه. ومن المقترح أن تنظم اليونسكو عدة حلقات عمل لدمج هذه المبادرة والقضايا المتعلقة بالأيدز/السيدا في خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع.

(د) *مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات (UNGEI)*

تشارك اليونسكو مشاركة نشطة في مبادرة السنوات العشر لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات، وقد اضطلعت بعدة أنشطة عملية أعدت خصيصا لدعم هذه المبادرة. واستضافت اليونسكو الاجتماع التقني الأول بشأن المشاركة في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات بغية الإسراع في التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم (اليونسكو، باريس، ٢١–٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢). وقد تولت اليونيسيف تنظيم هذا الاجتماع بمساهمة مالية من إدارة التنمية الدولية (DFID) ونوقش فيه مدى التقدم المحرز في وضع مسألة مراعاة الجنسين ضمن أولويات مختلف الطرائق الإنمائية. كما ناقش الاجتماع الاستراتيجيات الخاصة بالمشاركة والكفيلة بتعجيل العمل نحو تحقيق الأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥. ونظمت اليونسكو حلقتي تدارس عُقدت إحداهما في آسيا (كيوتو، اليابان، ٢٨–٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١) والأخرى في المنطقة الفرعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) (أكرا، غانا، ١٨–٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٢)، تناولتا قضية المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي. وكان الهدف الرئيسي لحلقتي التدارس هاتين هو ضمان مراعاة قضايا الجنسين في الخطط الوطنية للتعليم للجميع. ودعما للجهود التي تبذلها البلدان في هذا المضمار، أنشئت شبكات إقليمية لجهات التنسيق المعنية بمراعاة قضايا الجنسين في التعليم للجميع في المناطق الفرعية في آسيا وافريقيا — ايكواس. كما أعدت اليونسكو وثيقة عمل عن المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي تتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء على إقامة أو تعزيز برامجها الوطنية في هذا الصدد، وعلى تحقيق الهدف الذي أُعلن في داكار ويتمثل في إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠١ بدأت اليونسكو بإجراء تحليل إحصائي عن تعليم الفتيات في البلدان النامية.

برنامج طليعي جديد عن المعلمين وجودة تأهيلهم

٢١– أدرجت في خطط عمل اليونسكو خمس مبادرات مشتركة بين الوكالات تستهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال إعداد المعلمين لمساندة أهداف داكار. فتقوم اليونسكو، بالتعاون مع اليونيسيف والآيلو والاتحاد الدولي للمعلمين، وشركاء آخرين، بإعداد المبادرات التالية:

(أ) يتولى معهد اليونسكو للإحصاء، بالتعاون مع مقر اليونسكو، إعداد مؤشرات خاصة بالمعلمين معدة لتوجيه سياسات التعليم للجميع، وتتناول نقص المعلمين عموما ونقص المعلمين المؤهلين

خصوصاً، والآثار المترتبة على هذا النقص إذا ما استمر حتى عام ٢٠١٥. ويرتبط هذا النشاط، من جهة، بالحوار الجاري مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للمعلمين، ويرتبط من جهة أخرى بحلقات العمل الإقليمية الخاصة ببناء القدرات الإحصائية الوطنية.

(ب) وما انفكت اليونسكو والآيلو تناديان بإشراك رابطات المعلمين بصورة رسمية في عملية صياغة ومراقبة تنفيذ خطط التعليم الوطنية في الدول الأعضاء.

(جـ) وتستهل اليونسكو برنامجا لبناء القدرات الوطنية موجها للمؤسسات القيادية في مجال إعداد المعلمين على مستوى الدراسات العليا و/أو المعاهد العليا لإعداد المعلمين في عدة بلدان مختارة في افريقيا جنوب الصحراء. وتجرى حاليا مناقشة الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج مع الآيلو، والاتحاد الدولي للمعلمين، واليونيسيف، وجهات مانحة ثنائية مختارة.

(د) كما أعدت اليونسكو مبادئ توجيهية ومواد عن تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لإعداد المعلمين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد.

(هـ) وستقدم اليونسكو، بالتعاون مع الآيلو، المساعدة للدول الأعضاء من أجل إنشاء مجلس دون إقليمي لتسجيل المعلمين يحدد المؤهلات الدنيا اللازمة للالتحاق بمهنة التدريس، استنادا إلى توافق في الآراء يتم عن طريق اتفاقات مع الحكومات ورابطات المعلمين وأرباب العمل.

الاستراتيجية الشاملة للتعليم للجميع

٢٢- دعما لعملية التعليم للجميع، كُلّفت اليونسكو في إطار دورها التنسيقي، بمهمة وضع استراتيجية شاملة للتعليم للجميع تهدف إلى وضع إطار عمل داكار موضع التنفيذ بحلول شهر مارس/آذار ٢٠٠٢ (انظر بيان الفريق الرفيع المستوى). وتستهدف الاستراتيجية تحديد أهم التدابير الواجب اتخاذها ضمن آجال زمنية محددة وبيان الأدوار والمسؤوليات العامة للشركاء، والروابط فيما بين الأنشطة بما في ذلك كيفية إدماج البرامج الطليعية ضمن الأنشطة القطرية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادرة العالمية الخاصة بتعبئة الموارد التقنية والمالية.

٢٣- وقد أنشأت اليونسكو لهذه الغاية فريق عمل دوليا خاصا يرأسه مساعد المدير العام للتربية ويتألف من ١٣ عضوا يمثلون كندا وكوبا والدنمارك والأردن والسنغال وباكستان منظمة Action Aid Alliance، وورشة الموارد العربية، ومكتب آسيا وجنوب المحيط الهادي لتعليم الكبار، وحملة الشبكة الافريقية للتعليم للجميع، واللجنة الأوروبية، واليونيسيف، والبنك الدولي. ونظمت اليونسكو اجتماعا لفريق العمل هذا في ١١ و ١٢ مارس/آذار ٢٠٠٢. وبناء على توصيات فريق العمل تولت اليونسكو تنسيق عملية إعداد النص النهائي لوثيقة الاستراتيجية الشاملة للتعليم للجميع التي صدرت في الذكرى السنوية الثانية لمنتدى داكار في أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

تعبئة الموارد

٢٤- ونجحت اليونسكو، على أساس المفاوضات المطولة التي أجريت منذ انعقاد منتدى داكار العالمي للتربية وعلى إثر الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، في تعبئة موارد إضافية من الشركاء في مجال التعليم للجميع. وقد وقعت اتفاقات مع حكومتي فرنسا والنرويج بشأن تقديم الدعم المالي لمتابعة داكار، من المزمع الاستعانة بها أساسا لتقديم الدعم التقني للبلدان النامية لمساعدتها على إعداد خططها الوطنية بشأن التعليم للجميع.

٢٥- وقدمت فرنسا مبلغا قدره ٥٣٣ ٥٧٢ يورواً في إطار اتفاقية تعاون لمدة ثلاث سنوات وُقّعت في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ بين اليونسكو ووزارة الخارجية الفرنسية، لمتابعة منتدى داكار، ولا سيما فيما يخص بلدان جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا وبلدان جنوب شرق آسيا. كما اتفقت فرنسا على تقديم ٩٠٠ ٢٠٤ دولار على مدى مدة ثلاث سنوات لمشروع بعنوان "منتدى التبادل والمكتبة الافتراضية بشأن قضايا التعليم غير النظامي" ينفذ في إطار متابعة منتدى داكار.

٢٦- وأبدت النرويج اهتماما بدعم استراتيجيات اليونسكو المذكورة في "بيان السياسة العامة في مجال التعاون مع الجهات المانحة لصالح أنشطة متابعة منتدى داكار". وقد قدم في هذا الصدد بملغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لتمويل أفرقة متنقلة من الخبراء من أجل دعم عملية استعراض الخطط الوطنية للتعليم للجميع في مجموعة مختارة من البلدان. فتم بناء على اقتراحات من المكاتب الميدانية تحديد ١٦ بلدا من مختلف المناطق كي تحصل على الدعم التقني بالاستناد إلى هذا المبلغ. وستبدأ في منتصف عام ٢٠٠٢ مفاوضات إضافية بشأن أنشطة وطرائق محددة للدعم.

٢٧- وخصصت الدنمارك مساهمتها الطوعية في عام ٢٠٠٢ لدعم دور اليونسكو في متابعة إطار عمل داكار وفقا للنهج المنصوص عليه في"بيان السياسة العامة في مجال التعاون مع الجهات المانحة لصالح أنشطة متابعة منتدى داكار". وسيتم تحديد مستوى المساهمة وطرائق تقديمها، في اجتماع يعقد في أواخر شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

٢٨- وأعلنت إيطاليا رسميا أنها ستقدم مساهمة بمبلغ مليوني يورو لدعم دور اليونسكو في تنسيق متابعة منتدى داكار، ولا سيما من أجل بناء القدرات في مجال إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع وإدراجها في الخطط الإنمائية الوطنية والدولية. وقدمت اليونسكو، فيما يتعلق بهذه المساهمة، مشروع "إعلان مشترك بين اليونسكو وحكومة إيطاليا بشأن التعاون في مجال التعليم للجميع ومتابعة منتدى داكار العالمي للتربية في أبريل/نيسان ٢٠٠٠" إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي تعمل حاليا على تقييمه.

٢٩- ونظراً للوقت الذي يستغرقه التفاوض بشأن التمويل من خارج الميزانية، وإجراء العمليات اللازمة لنقل هذه الأموال إلى الميدان، من المتوقع أن تتمكن الدول الأعضاء من الانتفاع الفعلي بهذا الدعم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وهو موعد قريب من الأجل الأقصى الذي حدد في داكار لإعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع. وفي انتظار ذلك، بادرت اليونسكو في أواخر عام ٢٠٠١ إلى تقديم أموال إضافية من ميزانيتها العادية على نحو لا مركزي مقدارها ٥٠٠ ٧٤٥ دولار بغية تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء

عن طريق المكاتب الميدانية للمنظمة. وجاء ذلك على أساس أن يقترن هذا التمويل بتمويل كبير من الوكالات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية في عدة بلدان.

الشراكات

فريق عمل مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً المعني بالتعليم

٣٠- اجتمع فريق العمل الذي أنشئ في قمة مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G-8) والتي عقدت في جنوا في يوليو/تموز ٢٠٠١، لأول مرة في اليونسكو في باريس في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، وذلك بعد اجتماع الفريق الرفيع المستوى مباشرة. ويهدف فريق العمل هذا إلى بحث الكيفية التي يمكن بها الإسراع في تقديم دعم البلدان الثمانية الأكثر تقدماً لعملية التعليم للجميع. وقد واصل كبار مسؤولي البلدان الثمانية عملية المشاورة التي بدأت في اليونسكو في باريس. وحضر مساعد المدير العام للتربية الاجتماع الأول لفريق العمل، كما حضر مدير وحدة متابعة داكار (بوصفها الوحدة المسؤولة عن إدارة العمل) الاجتماع الثالث الذي عقد في كوستاريكا في منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ وذلك من أجل أن يعرض وجهة نظر اليونسكو وأعمالها.

٣١- واستضافت اليونسكو باسم فريق عمل مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً المعني بالتعليم اجتماعين استشاريين مع البلدان وأطراف المجتمع المدني (اليونسكو باريس، ٧ و ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٢). ونوقشت في هذين الاجتماعين أعمال فريق العمل والدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به البلدان الثمانية من أجل إحراز المزيد من التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع. وقد عقد الاجتماع الأول في ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٢ وضم ممثلين عن قرابة ثلاثين منظمة دولية غير حكومية رئيسية فضلا عن منظمات غير حكومية من البلدان النامية. وفي اجتماع اليوم الثاني، ناقش المندوبون الدائمون للدول الأعضاء لدى اليونسكو أعمال فريق العمل وأحاطوا علماً بالكيفية التي يمكن بها لحكوماتهم أن تزود فريق العمل بمساهمات من خلال عملية تشاور بالوسائل الإلكترونية. وقد ترأس لين غود، رئيس الوكالة الكندية للتنمية الدولية، كلا الاجتماعين بينما تولى مساعد المدير العام للتربية إدارة النقاشات.

الوكالات الدولية

٣٢- شاركت اليونسكو في مؤتمر عن "الإسراع في العمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع" نظمه البنك الدولي وحكومة هولندا، في أمستردام، في ١٠-١١ أبريل/نيسان ٢٠٠٢، ونوقشت فيه آلية لتمويل برنامج التعليم للجميع. وقد حضر المؤتمر كل من مساعد المدير العام للتربية ومدير وحدة متابعة داكار (بوصفها الهيئة المسؤولة عن إدارة العمل في هذا المجال).

٣٣- وفي الدورة السابعة والعشرين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، تضمنت كلمة اليونسكو معلومات عن الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى بشأن التعليم للجميع. وقررت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، خلال هذه الدورة مناقشة المسائل المتصلة بالآثار القانونية لإطار عمل داكار، بما في ذلك إمكانية إسهام اللجنة خلال دورتها المقبلة (جنيف، ٢٩ أبريل/نيسان - ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٢)، في إعداد التقرير السنوي القادم عن متابعة التعليم للجميع.

٣٤- وعلى صعيد الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك، اشترك مساعد المدير العام للتربية، في اجتماع مائدة مستديرة (١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٢) أقر بأن برنامج التعليم للجميع هو أفضل استثمار يمكن أن تقوم به البلدان لتحقيق التنمية. وقدمت اليونسكو ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، في هذه الدورة، عروضاً عن ممارسات سليمة في مجال التعليم ودراسات حالات.

البرلمانيون

٣٥- عقد الاجتماع المشترك بين أمانتي اليونسكو والاتحاد البرلماني الدولي، في مقر اليونسكو بباريس، في ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٢. وقد اقترح التعليم للجميع كأحد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يجرى فيها التعاون بين اليونسكو والبرلمانيين. وأوضح أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي أن البرلمانيين يهتمون بالمسائل الاجتماعية بوجه عام وبالتعليم بوجه خاص، إلا أنهم لا يتوافر لهم القدر الكافي من الوثائق اليسيرة الفهم في هذا الصدد. وفي هذا السياق، اقترح أن تضطلع اليونسكو والاتحاد البرلماني الدولي بإعداد دليل للبرلمانيين عن التعليم للجميع، وذلك على سبيل القيام بنشاط مشترك. ويجري النظر حاليا في هذا الاقتراح بجدية.

٣٦- وقرر مؤتمر وزراء التعليم الأفارقة الذي عقد في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، إقامة منتدى للبرلمانيين الأفارقة بشأن التعليم. وقد أرسى ثلاثون برلمانيا من تسعة بلدان افريقية، خلال المؤتمر الذي عقد في داكار، في السنغال، واستمر ثلاثة أيام (٢١-٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢)، الأساس اللازم لإقامة منتدى قادر على الاضطلاع بدور أنشط في تعزيز التعليم. والهدف من هذا المنتدى هو أن يعمل كهيئة للبرلمانيين تعنى بتنقيح التشريعات ومتابعة التقدم المحرز في هذا الصدد، والقيام بأنشطة ترويجية. وقد اشترك مساعد المدير العام للتربية في هذا الاجتماع وألقى كلمة فيه.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني

٣٧- شاركت المنظمات غير الحكومية بنشاط في كافة الاجتماعات الهامة التي نظمتها اليونسكو بشأن التعليم للجميع، ولا سيما في الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى، واجتماع هيئة التحرير المعنية بإعداد "تقرير المتابعة" والاجتماع بشأن إعداد الاستراتيجية الشاملة للتعليم للجميع.

وقد عززت اليونسكو تعاونها مع المنظمات غير الحكومية عن طريق إضفاء طابع إقليمي على المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع. وتعمل شبكة المنظمات غير الحكومية على رصد مشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني في العمليات المتصلة بالتعليم للجميع في مختلف المناطق، وعلى تيسير بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية، وإجراء البحوث عن القضايا المتعلقة بنوعية وإصلاح نظم التعليم وطرائقه. وفي أمريكا اللاتينية، يقوم مجلس أمريكا اللاتينية لتعليم الكبار بتنسيق مشاركة المجتمع المدني مع مكتب اليونسكو في سانتياغو، في أنشطة متابعة منتدى داكار.

٣٨- وتشاركت المكاتب الإقليمية لليونسكو واليونيسيف في تنظيم المشاورة الجماعية الأولى للمجتمع المدني في **أمريكا اللاتينية والكاريبي** (سانتياغو، شيلي، ٢٣-٢٤ أغسطس/آب ٢٠٠١) التي ضمت ممثلي إحدى وثلاثين منظمة بارزة من المنظمات غير الحكومية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية العاملة في مجال

التعليم للجميع في هذه المنطقة. وتركزت المناقشات على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (١) تبادل الآراء بشأن الدروس المستخلصة؛ (٢) تحديد استراتيجيات التعاون بين المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية الحكومية؛ (٣) وضع استراتيجيات محددة لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد خطط العمل الوطنية. وفي نهاية الاجتماع قدم المشاركون اقتراحاً يدعو إلى القيام في الأجل القريب بتعبئة منظمات المجتمع المدني (خلال عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢) بغية تعزيز مشاركة المجتمع المدني في إعداد خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع، وقدموا سلسلة من التوصيات الموجهة إلى المنظمات الدولية.

٣٩- واشتركت اليونسكو مع مجلس أمريكا اللاتينية لتعليم الكبار بوصفه الجهة المكلفة بتنسيق المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع في أمريكا اللاتينية في تنظيم حلقة تدارس عن "إقامة مجتمعات التعلّم: الديمقراطية وأساليب الحكم والمواطنة"، وذلك في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني الذي نظم في بورتو أليغري، في البرازيل، من ١ إلى ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٢، وقد أبرزت حلقة التدارس هذه مواطن القوة في المجتمع المدني والتحديات التي يواجهها في السعي إلى تغيير النظم التعليمية وفي تعزيز المشاركة الواسعة النطاق في تحقيق التعليم للجميع.

٤٠- وفي **آسيا والمحيط الهادي**، استأثر التعليم للجميع بالجزء الأعظم من الأنشطة التي اضطلع بها مكتب آسيا وجنوب المحيط الهادي لتعليم الكبار فيما يتعلق بالسياسة العامة والترويج. وقد أعطى هذا المكتب الأولوية لتعبئة مشاركة المجتمع المدني في وضع خطط العمل الوطنية في جنوب آسيا وجنوب المحيط الهادي. كما نظم أعضاء هذا المكتب في بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وفانواتو مشاورات للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. ويقوم مكتب آسيا وجنوب المحيط الهادي لتعليم الكبار أيضاً بإرسال نشرة إلكترونية إلى المنظمات غير الحكومية في المنطقة لتزويدها بآخر المعلومات عن مبادرات المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع.

٤١- وفي منطقة **افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى** طلبت الحملة التي تشنها الشبكة الافريقية المعنية بالتعليم للجميع (ANCEFA) أن تركّز المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع على بناء القدرات من أجل إقامة التحالفات الوطنية في مجال التعليم للجميع. والشبكة مهتمة بالمشاركة في إعداد دراسات حالات عن مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التعليم للجميع في البلدان الافريقية. وقد شرع بالفعل في تنفيذ بعض الأعمال التمهيدية في هذا الصدد في غربي افريقيا بدعم من أوكسفام.

٤٢- وقامت اليونسكو بتعزيز مشاورتها المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع المنظمات غير الحكومية عن طريق توفير خدمات بريدية منتظمة بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالتعليم للجميع، وتحسين صفحة الويب الخاصة بالمجتمع المدني والتعليم للجميع. وتشارك منظمات المجتمع المدني في افريقيا في التحضير لعقد المؤتمر الإقليمي الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميناداف ٨)، كما يجري التحضير لإجراء مشاورات إقليمية في أمريكا اللاتينية والمنطقة العربية.

الترويج والاتصال

٤٣- قرر المدير العام لليونسكو أن يتم كل عام وفي موعد يتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية لانعقاد المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠)، الاحتفال بأسبوع عالمي للتعليم للجميع بغية التذكير بأهداف التعليم للجميع ورصد أوجه التقدم المحرز في هذا المجال. ومن المزمع أن يجري تنظيم أسبوع التعليم للجميع هذا العام في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٢، بالتنسيق مع الحملة العالمية من أجل التعليم، كما ستنظم اليونسكو في إطار هذا الحدث محادثة بشأن التعليم للجميع بتاريخ ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٢ وذلك ضمن سلسلة محادثات القرن الحادي والعشرين. وسيلقي المدير العام في اليوم ذاته خطاباً أمام الوفود الدائمة وممثلين مختارين من المنظمات غير الحكومية. ومن المزمع أن يصدر بيان مشترك مع الشركاء الرئيسيين في مجال التعليم للجميع (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي).

٤٤- وخلال "أسبوع التعليم للجميع" ستستعرض المساهمات الوطنية الفائزة في مسابقة الرسم التي نظمت للأطفال عن موضوع "المهنة التي أود أن أمارسها في المستقبل". وقد نظمت اليونسكو والحملة العالمية من أجل التعليم هذه المسابقة بالتعاون مع اللجان الوطنية والتي يسرت في مختلف البلدان تنظيم هذه المسابقة في المدارس. كما دعت اليونسكو الوكالات الشريكة في مجال التعليم للجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي) إلى إنشاء أفرقة على المستوى القطري كي تشاركها في تنظيم سلسلة من أنشطة الترويج والتوعية في مجال التعليم للجميع. وقد أصدر مكتب اليونسكو لإعلام الجمهور بلاغا صحافيا عن مسألة المتسرّبين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان النامية والصناعية.

٤٥- وألقى مساعد المدير العام للتربية كلمات هامة في مناسبات عديدة للتوعية بأهمية التعليم للجميع ولزيادة فهم المجتمع الدولي لهذا الموضوع، كان من بينها الخطاب الرئيسي الذي ألقاه في مؤتمر تيراكويا العالمي الأول عن "التعليم الأساسي للجميع: تعلّم العيش معا"، الذي نظمته اليونسكو والاتحاد الوطني لرابطات اليونسكو في اليابان (كيوتو، اليابان، ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١)؛ ومحاضرة غايتسكيل عن "ماذا يلزم لتحقيق التعليم للجميع؟" (جامعة نوتينغهام، المملكة المتحدة، ٢١ فبراير/شباط ٢٠٠٢)؛ والمحاضرة التي ألقيت أمام مجلس التربية التابع للكومنولث عن موضوع "التعليم للجميع في بلدان الكومنولث: ما هي القضايا المطروحة؟" (قصر وستمنستر في لندن، المملكة المتحدة، ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٢).

٤٦- وبناء على دعوة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، قدمت وحدة متابعة داكار، التي تعتبر الهيئة الإدارية المسؤولة عن إدارة العمل في هذا المجال، عرضاً عاماً عن التعليم للجميع في سلسلة من حلقات التدارس والمحاضرات التي نظمت خلال الفترة من ١١ إلى ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٢ في طوكيو وهيروشيما. واستهدفت حلقات التدارس والمحاضرات هذه تعزيز فهم الخبراء والمديرين والباحثين اليابانيين العاملين في مجال المساعدة الإنمائية لمسألة التعليم للجميع.

٤٧- وعلى ضوء ما تقدم، فقد يرغب المجلس التنفيذي النظر في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١- **وقد درس** الوثيقة ١٦٤م ت/٧،

٢- **يرحب** بالتقرير عن أنشطة متابعة إطار عمل داكار؛

٣- **ويؤكد من جديد** التزامه بإعطاء الأنشطة الخاصة بمتابعة المنتدى العالمي للتربية، مكانة هامة ومركزية في برنامج اليونسكو للتربية؛

٤- **ويطلب** من المدير العام أن يحافظ على زخم العمل الجماعي فيما يخص متابعة إطار عمل داكار وفقا للأولويات المحددة في الوثيقتين ٣١م/٤ و ٣١م/٥، في بيان الفريق الرفيع المستوى؛

٥- **ويدعو** المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته السادسة والستين بعد المائة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة إطار عمل داكار، ولا سيما فيما يخص تنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع وإعداد الاستراتيجية الشاملة للتعليم للجميع، بما في ذلك تنفيذ المبادرة العالمية.

الملحق

Communiqué from High-Level Group On Education for All
First Meeting, UNESCO, Paris, 29-30 October 2001

We affirm that no countries seriously committed to education for all will be thwarted in their achievement of this goal by a lack of resources

1. We, the participants in the first meeting of the High-Level Group on Education for All (EFA), call upon all EFA partners to redouble their efforts to meet the goals and targets of Education for All. The world has changed considerably since the World Education Forum in Dakar in April 2000 and the challenge ahead remains daunting but not insurmountable. The events of 11 September 2001 have further emphasized the absolute importance of universal basic education of good quality as an essential, if not sufficient, condition for a healthier, more democratic and more tolerant world.

2. We understand and stress the importance of EFA in the context of the other Millennium Development Goals. We recommit ourselves to the six Dakar goals which represent the expanded vision of basic education in the World Declaration on Education for All. In fulfilment of our mandate – to monitor and assess the extent to which progress is being made on the Dakar commitments; to advocate for more extensive and better coordinated action at the international and national levels; and to promote the expansion of resources (financial, human, technical and material) to meet each country's requirements to achieve the Dakar goals – we call upon all partners to move forward in this endeavour, motivated by a greater sense of urgency and supported by accelerated efforts.

Priorities for action

3. All partners must act decisively on a number of serious issues: the persistent gender and other disparities; the neglect of vulnerable and disadvantaged groups, including individuals with disabilities; the high number of non-literates; the need for understanding and acceptance of diversity; the undermining of education systems and institutions by the HIV/AIDS pandemic; and the critical situation in countries in emergency, crisis, post-conflict and other risk situations. There is an urgent need to define educational quality, its content and outcomes including life-skills education. As a dynamic force in social and economic development, the education of girls and women should receive special attention. EFA must be accelerated in sub-Saharan Africa – with due consideration to the plan entitled the New Partnership for Africa Development – South Asia and the least developed countries, where needs continue to be the greatest.

4. We realize the importance of building on the strength of each partner in the movement, learning from successful experiences, and applying systemic reforms and innovative approaches to the attainment of each Dakar goal, including capacity-building and harnessing new communication and information technologies in the delivery of basic education and teacher training and upgrading. We emphasize the importance of taking into account individual country contexts.

Partnership

5. We underline the core responsibility of governments for education, and especially to provide free and compulsory quality basic education for all. All partners of the EFA movement should endeavour to coordinate their efforts under the leadership of governments within the framework of cross-sectoral poverty reduction strategies and education sector planning. We encourage

governments to establish as broad-based a partnership as possible, in particular to ensure the full inclusion of teachers' organizations, and other non-governmental and civil society organizations in EFA policy formulation, implementation and monitoring. The full participation of local communities is equally important.

6. We appreciate the steps already taken to recognize the role of non-governmental and other civil society organizations in the EFA movement as partners at the global level. EFA partners must, however, play their broker role at the national level in order that the potential of NGOs and local communities can be fully utilized. This includes appropriate capacity-building of NGOs and others to fulfil their role. Furthermore, the private sector needs to be called upon to contribute to the thinking and actions of the EFA movement, and must be adequately represented in relevant forums.

7. We consider it to be vital that our shared efforts be fully coordinated among all partners of the EFA movement. Existing and new initiatives on EFA in the funds and programmes of the United Nations, the World Bank, IMF, bilateral agencies, the Task Force of senior G-8 officials on Dakar Follow-up, OECD/DAC and the European Commission, must be well integrated, mutually reinforcing and built on the comparative advantage of each organization.

8. We are encouraged by the partnerships, innovative approaches and potential impact of a range of coordinated activities responding directly to specific Dakar goals and special focus areas, including flagships. Such multi-partner initiatives and programmes must be carefully synchronized with national priorities, form part of national EFA action plans, be properly coordinated by governments and pay special attention to the educational needs of out-of-school children.

The global initiative

9. We need to establish an urgent consensus on all six elements of the global initiative, as described in the Dakar Framework for Action. Each element of the global initiative, individually and collectively, must be supportive of national EFA efforts. EFA is critically important for poverty reduction and sustainable development. EFA goals must be pursued as part and parcel of national poverty reduction strategies, and education plans developed and implemented in the context of macro-economic frameworks and policy reform. Strategic alliances with the World Bank and the International Monetary Fund (IMF) are crucial in this regard.

10. We acknowledge the importance of non-financial constraints to the development of EFA and support the broader understanding of resources, not just as financial, but as human, material and organizational as well. Increased resource mobilization must go hand in hand with effective resource utilization and management by all governments and organizations. Nationally, governments must reinforce national resolve, increase their budget allocations for EFA, address efficiency and capacity constraints, and use international assistance strategically. Internationally, all potential financial sources must be exploited and new creative ways of funding EFA be found, for example through increased South-South collaboration and partnership with the private sector. We continue to be alarmed by the insignificant proportion of overall bilateral and multilateral assistance provided for basic education. The fulfilment of the Dakar commitment also requires a reversal of the decline in overall ODA, particularly for the least developed countries, sub-Saharan Africa and South Asia.

Recommendations

We propose that the following immediate actions be taken:

- Countries must, within poverty reduction strategies, accelerate progress towards sector plans which encompass all EFA goals and take into due consideration both content and process. The plans, which would be the basis for national and international coordinated efforts, must be in place by 2002. They must reflect the gaps – results, capacity, policy and financing (domestic and external) – related to the achievement of EFA goals.

- Building on existing structures, partners at the country level must develop criteria and mechanisms for reviewing and mobilizing resources for the plans. The Dakar resource commitment should be part of all processes to develop Poverty Reduction Strategy Papers (PRSP) and the Heavily Indebted Poor Countries Initiative (HIPC). Many countries will have their plans agreed to and funded, through domestic and external resources, at the country level. Where this is not the case, the World Bank should, where feasible, take the lead in identifying the resource gaps. Where the World Bank cannot do so, the task will be taken forward by the United Nations Agencies. All partners should find new and creative ways to fill the resource gaps.

- A strategy to operationalize the Dakar Framework must be developed by March 2002 by a Task Force constituted by representatives of all partners. The strategy would identify: major actions to be taken within specified time-lines; general roles and responsibilities of partners; linkages among activities, including a clear description of how flagships are integrated into country-level activities; and a consensus on the global initiative. Once the content and scope of a global initiative are agreed, it should be implemented with immediate effect and progress presented to and reviewed by the High-Level Group.

- An authoritative, analytical, annual EFA Monitoring Report should be produced drawing upon national data – quantitative and qualitative – and assessing the extent to which both countries and the international community are meeting their Dakar commitments. As a matter of urgency, UNESCO should convene key partners to discuss how the report can best be prepared, managed and resourced. The UNESCO Institute for Statistics has an important role in the development of the report.

- Taking into account the experiences of the first meeting of the High-Level Group, we call upon UNESCO to ensure focused and operational discussions and continuity in the important work of the Group.

الملحق

Communiqué de la réunion du Groupe de haut niveau UNESCO, Paris, 29-30 octobre 2001

Nous l'affirmons : aucun pays qui a pris un engagement sérieux en faveur de l'éducation de base ne verra ses efforts contrariés par le manque de ressources.

1. Nous, participants à la première réunion du Groupe de haut niveau sur l'Education pour tous (EPT), demandons instamment à tous les partenaires de l'EPT de redoubler d'efforts pour atteindre les buts et objectifs de l'Education pour tous. Le monde a considérablement changé depuis le Forum de Dakar, en avril 2000, et la tâche qui nous incombe reste immense, mais elle n'est pas insurmontable. Les événements du 11 septembre 2001 ont montré de nouveau l'importance absolue de la généralisation d'une éducation de base de bonne qualité comme condition nécessaire, faute d'être suffisante, à la construction d'un monde plus sain, plus démocratique et plus tolérant.

2. Reconnaissant et soulignant combien l'EPT est importante au regard des autres Objectifs de développement du Millénaire, nous réaffirmons notre engagement envers la réalisation des six objectifs de Dakar qui traduisent la vision élargie de l'éducation de base définie par la Déclaration mondiale sur l'éducation pour tous. Dans le cadre du mandat qui nous a été confié - à savoir de suivre et d'évaluer les progrès accomplis dans la mise en oeuvre des engagements pris à Dakar ; de promouvoir une action plus large et mieux coordonnée aux niveaux international et national ; et de promouvoir l'accroissement des ressources (financières, humaines, techniques et matérielles) nécessaires pour que chaque pays puisse atteindre les objectifs de Dakar -, nous demandons instamment à tous les partenaires de faire progresser cette entreprise qui doit être motivée par un sens plus aigu de l'urgence et soutenue par une accélération des efforts.

Priorité à l'action

3. Tous les partenaires doivent agir résolument sur un certain nombre de problèmes : les disparités qui persistent entre les sexes et sur d'autres plans ; l'indifférence à l'égard des groupes vulnérables et défavorisés dont les personnes handicapées ; le grand nombre d'analphabètes ; la nécessité de comprendre et d'accepter la diversité ; l'ébranlement des systèmes et institutions de l'éducation par la pandémie du VIH/sida ; la conjoncture critique des pays en situation d'urgence, de crise, d'après-guerre ou confrontés à d'autres dangers. Il est nécessaire de définir au plus vite ce qu'est une éducation de qualité, son contenu et ses résultats, y compris en ce qui concerne l'éducation pour les compétences nécessaires à la vie courante. En tant que force dynamique du développement social et économique, l'éducation des filles et des femmes doit recevoir une attention particulière. Il faut accélérer la progression de l'EPT en Afrique subsaharienne - en tenant dûment compte du plan intitulé Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique -, en Asie du Sud et dans les pays les moins avancés où les besoins continuent d'être les plus grands.

4. Nous sommes conscients de l'importance de s'appuyer sur les points forts de chaque partenaire du mouvement, de tirer parti des expériences réussies, ainsi que d'appliquer des réformes systémiques et des approches novatrices pour atteindre chacun des objectifs de Dakar, y compris en renforçant les capacités et en mettant les nouvelles technologies de l'information et de la communication au service de l'éducation de base, de la formation et de la remise à niveau des enseignants. Nous soulignons l'importance de prendre en compte le contexte propre à chaque pays.

Partenariat

5. Nous insistons sur le fait que c'est aux gouvernements nationaux qu'il incombe au premier chef d'assurer l'éducation, et en particulier un enseignement de base pour tous qui soit gratuit, obligatoire et de qualité. Tous les partenaires du mouvement de l'EPT doivent oeuvrer à la coordination des efforts qu'ils accomplissent sous la direction des gouvernements nationaux au titre des stratégies transsectorielles de lutte contre la pauvreté et de la planification du secteur de l'éducation. Nous encourageons les gouvernements à forger des partenariats aussi larges que possible pour faire en sorte, en particulier, que les organisations d'enseignants et autres organisations non gouvernementales et de la société civile soient pleinement associées à l'élaboration des politiques d'EPT, à leur mise en oeuvre et à leur suivi. La pleine participation des communautés locales est tout aussi importante.

6. Nous nous félicitons des mesures qui ont déjà été prises pour que les organisations non gouvernementales et de la société civile soient de réels partenaires du mouvement de l'EPT au niveau mondial. Les partenaires de l'EPT doivent néanmoins faire un plein usage de leur rôle d'intermédiaire au niveau national pour que tout le potentiel des ONG nationales et des communautés locales soit mis à profit. Cela suppose de renforcer comme il convient les capacités des ONG et des autres organisations pour qu'elles puissent remplir leur rôle. En outre, le secteur privé doit être invité à contribuer à la réflexion et aux actions du mouvement de l'EPT, et être convenablement représenté dans les instances appropriées.

7. Nous considérons que la coordination des efforts communs de tous les partenaires du mouvement de l'EPT est capitale. Les initiatives existantes et futures menées en faveur de l'EPT par les fonds et programmes des Nations Unies, la Banque mondiale, le FMI, les organismes bilatéraux, le Groupe de travail des hauts fonctionnaires du G-8 sur le suivi de Dakar, le Comité d'aide au développement de l'OCDE et la Commission européenne doivent être pleinement intégrées, se renforcer les unes les autres et s'appuyer sur les avantages de chaque organisation.

8. Nous trouvons encourageants les partenariats, les approches novatrices et l'incidence potentielle de diverses initiatives concertées, dont les programmes phares, qui répondent directement à certains des objectifs et des grands thèmes de Dakar. Ces initiatives et programmes menés en large partenariat doivent être soigneusement articulés avec les priorités nationales, s'inscrire dans les plans d'action nationaux pour l'EPT, être convenablement coordonnés par les gouvernements, et accorder une attention particulière aux besoins éducatifs des enfants non scolarisés.

L'initiative mondiale

9. Il faut arriver rapidement à un consensus sur l'ensemble des six éléments de l'initiative mondiale, conformément à l'engagement pris à Dakar. Ces éléments doivent, individuellement et collectivement, soutenir les efforts nationaux en faveur de l'EPT. L'EPT est d'une importance décisive pour la réduction de la pauvreté et le développement durable. La poursuite des objectifs de l'EPT doit s'inscrire dans le cadre des stratégies nationales de réduction de la pauvreté, et les plans d'éducation doivent être élaborés et mis en oeuvre dans le contexte des cadres macro-économiques et des réformes politiques. Il est capital à cet égard de conclure des alliances stratégiques avec la Banque mondiale et le Fonds monétaire international (FMI).

10. Nous sommes conscients du poids des contraintes autres que financières sur le développement de l'EPT et souscrivons à la conception des ressources non seulement en tant que moyens financiers, mais aussi en tant que moyens humains, matériels et organisationnels. La mobilisation de ressources accrues doit aller de pair avec une utilisation et une gestion efficace des ressources par tous les gouvernements et organisations. Au niveau national, les gouvernements doivent renforcer la détermination nationale, accroître la part du budget qu'ils affectent à l'EPT, examiner les problèmes d'efficacité et de capacités, et utiliser l'aide internationale de façon stratégique. Au niveau international, il faut faire appel à toutes les sources de financement possibles et des moyens novateurs de financer l'EPT doivent être trouvés, par exemple en renforçant la collaboration Sud-Sud et le partenariat avec le secteur privé. Nous restons vivement préoccupés par la proportion minime du total de l'aide bilatérale et multilatérale qui est allouée à l'éducation de base. La réalisation des engagements pris à Dakar exige également de renverser la tendance à la baisse de l'APD, en particulier pour les pays les moins avancés, l'Afrique subsaharienne et l'Asie du Sud.

Recommandations

11. Nous recommandons que les actions suivantes soient menées au plus vite :

- Les pays doivent, dans le cadre des stratégies de réduction de la pauvreté, hâter l'élaboration de plans de secteur qui répondent à tous les objectifs de l'EPT et accordent toute l'attention voulue tant au contenu qu'au processus. Les plans, qui doivent être la base sur laquelle des efforts nationaux et internationaux coordonnés peuvent se déployer, doivent être prêts d'ici à 2002. Ils doivent rendre compte de ce qui manque - en termes de résultats, de capacités, de politique et de financement (national et extérieur) - liés à la réalisation des objectifs de l'EPT.

- En s'appuyant sur les structures de coordination et de financement qui existent déjà, au niveau national, les partenaires doivent définir des critères et des mécanismes pour examiner les plans d'EPT et mobiliser des ressources en leur faveur. L'engagement pris à Dakar de mobiliser des ressources doit porter sur tous les efforts menés en faveur des Cadres stratégiques de lutte contre la pauvreté (CSLP) et de l'Initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE). Pour de nombreux pays, le plan sera accepté et financé, par des ressources nationales et extérieures, au niveau national. Dans le cas contraire, la Banque mondiale doit, chaque fois que possible, prendre l'initiative pour ce qui est de recenser les déficits financiers. Lorsque la Banque mondiale ne le peut pas, cette tâche sera menée par les organismes des Nations Unies. Tous les partenaires doivent trouver des moyens novateurs pour combler le manque de ressources.

- D'ici à mars 2002, une équipe spéciale réunie par l'UNESCO et composée de représentants de tous les partenaires doit élaborer une stratégie pour rendre opérationnel le Cadre d'action de Dakar en prévoyant : des actions clés assorties d'un calendrier précis ; le rôle et les responsabilités en général des partenaires ; des liens entre les activités, y compris une description précise de la façon dont les programmes phares sont intégrés aux activités nationales ; et un accord sur l'initiative mondiale. Une fois un accord obtenu sur le contenu et la portée de l'initiative mondiale, elle devra être mise en oeuvre avec effet immédiat et l'état d'avancement de ses travaux devra être présenté au Groupe de haut niveau qui l'examinera.

- Un Rapport de suivi sur l'EPT doit être produit chaque année qui soit analytique, fasse autorité en la matière, repose sur des données nationales - quantitatives et qualitatives - et évalue la façon dont les pays ainsi que la communauté internationale tiennent les engagements qu'ils ont pris à Dakar. Il est urgent que l'UNESCO réunisse les partenaires clés pour discuter de la meilleure façon d'élaborer, de gérer et de financer le rapport. L'Institut de statistique de l'UNESCO a un rôle important à jouer dans l'élaboration du rapport.

- Compte tenu de l'expérience de la première réunion du Groupe de haut niveau, nous demandons à l'UNESCO de s'assurer que les discussions à venir soient concrètes et opérationnelles, et qu'il y ait une continuité dans le travail essentiel de ce Groupe.